



ظاهرة التأويل وعلاقتها بالعامل النحوي

م.د. رنا ماجد حميد

[rana.m@alrasheedcol.edu.iq](mailto:rana.m@alrasheedcol.edu.iq)

كلية الرشيد الجامعة / قسم اللغة العربية



**The phenomenon of interpretation and its relationship to  
the grammatical factor**

**Prof.Rana Majid Hamid(Ph.D.)**

[rana.m@alrasheedcol.edu.iq](mailto:rana.m@alrasheedcol.edu.iq)

**Al Rasheed University College**

**Department of Arabic language**



## المستخلص

الهدف من هذا البحث هو بيان ظاهرة التأويل والتي كان لها دور هام في توسيع دائرة الدرس النحوي بمختلف اتجاهاته. وكان النحويون يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة هي السماع والقياس، وكانت كلمة (التأويل) تدور على ألسنتهم، والمراد منها الفهم والتدبر، فكان المراد من التفسير والتأويل عندهم واحداً. لذا وضع النحويون أصولاً وقواعد تحكم لغة العرب، وتضبطها ضبطاً منطقياً يسلكها جميعاً في ضوء هذه الأصول، بحيث لا يشذ عنها بشيء، وقد تضمن البحث أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي أنّ فكرة العامل نشأت بسيطة في النحو العربي، وأنها قديمة قدم هذا النحو، وأنّ الدافع لها على ما يبدو هو العلة الإعرابية، وتقويم معنى الكلام. هذه الأمور كانت تلاحظ وتتم في بساطة وعفوية، ذلك أن العرب في لغتها كانت تنهج مسلك الطبع والسليقة، وجاء النحاة وحاولوا إيجاد علة لتوارد الحركات المختلفة على أواخر الكلام وتغييرها باختلاف مواقعه الإعرابية، فسموا ما يحدث التغيير (عاملاً)، وما يتأثر به (معمولاً).

## Abstract

The aim of this research is to clarify the phenomenon of interpretation, which had an important role in expanding the circle of the grammar lesson in its various directions. In the study of Arabic, the grammarians used one theory, the factor theory, and one origin, which are listening and analogy. Therefore, the grammarians set principles and rules that govern the language of the Arabs, and control it logically, which they all follow in the light of these principles, so that nothing deviates from them. The research included the most important results that it reached, namely, that the idea of the factor originated in simple Arabic grammar, and that it is as old as this method, and that the motivation for it seems to be the syntactic errors, and the evaluation of the meaning of speech. These things were observed and done in simplicity and spontaneity, because the Arabs in their language used to follow the course of character and etiquette, and grammarians came and tried to find reasons for the influx of different movements on the end of speech and changing it according to its different syntactic positions, so they called what causes change (factor), and what is affected by it (performed).

## المقدمة:

نشأ علم النحو في القرن الثاني الهجري، فجاءنا على أكمل وجه في كتاب سيبويه الذي يُعدّ أوفى كتاب في نحو العربية وتصريفها وأصواتها، فهو خلاصة جهد العلماء السابقين الذي يُعدّ الخليل بن أحمد أبرزهم.

ولمّا كان الخليل بن أحمد مقصد طالبي العلم في عصره بعد أن كان قد وضع علم النحو، وأرسى قواعده على نظرية العامل والمعمول، فإنّ العلماء بعده قد ساروا على نهجه، فأخذوا بفكرة العامل والمعمول في دراسة اللغة بدءاً بسيبويه حتى يوم الناس هذا.

ولمّا كان النحويون جميعاً بصريون وغيرهم من نحاة الكوفة وبغداد ولأندلس يصدرون في دراسة العربية عن نظرية واحدة هي نظرية العامل، وأصول واحدة هي السماع والقياس واستصحاب الحال، فإنّ الخلاف بينهم لا يرجع إلى اختلاف في طريقة النظر إلى اللغة، ولا إلى الخلاف في الأصول التي يقوم عليها النحو، وإنما يرجع الأمر إلى اختلافهم في تطبيق مقتضيات نظرية العامل، وإلى اختلافهم في النظر إلى أصوله.

وكانت كلمة (التأويل) تدور على ألسنتهم، والمراد منها الفهم والتدبر، فكان المراد من التفسير والتأويل عندهم واحداً.

يقول رشيد رضا: "قالقرآن كله مفهوم، وإن اشتبه منه شيء على بعض الناس علمه غيره... فإنّ السلف قد قال كثير منهم إنهم يعلمون تأويله، ونقلوا ذلك عن ابن عباس" وأنه قال: "أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله، وهذا يقتضي إنّ الراسخين في العلم يعلمون التأويل الصحيح للمتشابه، وهو التفسير في لغة السلف".

ودخول (التأويل) إلى النحو العربي؛ لأنَّ النحويين وضعوا أسس النظرية النحوية ونظرية العامل لتفسير الظواهر اللغوية تفسيراً منطقياً، بحيث تخضع الأساليب والتراكيب اللغوية لهذه الأصول والقواعد، ولكن ظهرت في اللغة أساليب وتراكيب لم تقبل ما وضعه النحويون من أصول وقواعد، فلجأ النحويون إلى التأويل لتستقيم لهم هذه الأصول، فلا يخرج عنها أي تركيب.

لذا كان الهدف من هذا البحث هو بيان ظاهرة التأويل والتي كان لها دور هام في توسيع دائرة الدرس النحوي بمختلف اتجاهاته لما له من صلة وثيقة بموضوعنا (التأويل النحوي).

وقد قسّمت البحث على مبحثين، المبحث الأول تناولت فيه تعريف العامل والمعمول مع توضيح فكرة العامل ونشئها في النحو العربي، وأيضاً تناولت فيه تعريف التأويل بتتبع آراء النحاة فيه.

أما المبحث الثاني قسمته إلى ثلاثة، الأول، وضعتُ فيه الأسباب التي أدت إلى التأويل والتخريج والتقدير.

والثاني بيّنت فيه أساليب التأويل، وهي: الشذوذ، والضرورة، والحذف مع بيان موجز لكل واحد منها وتطبيقها على الآيات القرآنية والأبيات الشعرية.

والثالث، وضّحت فيه موقف البصريين والكوفيين من التأويل.

والخاتمة التي بيّنتُ فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

## المبحث الأول

### تعريف العامل والمعمول وفكرة العامل ونشئها في النحو العربي

#### أولاً: تعريف العامل والمعمول

عرّفه ابن دريد (ت ٣٢١هـ) بقوله: العمل مصدر عمل يعملُ عملاً، فالفاعل عامل، والمفعول معمول<sup>(١)</sup>.

وعند ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في المحكم "العمل: المهنة، والجمع أعمال، عملَ عملاً، وأعملُهُ واستعملُهُ واعتَمَلَ عملاً بنفسه، وقيل: العمل لغيره، والاعتماد بنفسه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه، ولمستعمله عمل به، ورجل عمل: ذو عمل، والعملة: القوم يعملون بأيديهم... واليَعْمَلَة: الناقة السريعة اشتُقَّ لها اسم من العمل، وعمَل فلان على القوم: أمر. والعوامل: الأرجل، والعوامل: بقر الحرث والدياسة"<sup>(٢)</sup>.

وزاد الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في تاج العروس أنّ العمل حركة البدن بكله أو بعضه، وربما أُطلق على حركة النفس، فهو إحداث أمر قولاً أو فعلاً بالجارحة<sup>(٣)</sup>.

وقال الأزهري (ت ٣٧٠هـ): "العمالة بالضم: رزق العامل الذي جُعِل له على ما قُلِد من العمل، ومنه الحديث: عملتُ على عهد رسول الله (ﷺ) فعملني، أي: أعطاني عمالتي، والعملة مُحَرَّكة: العاملون بأيديهم ضرورياً من العمل من طين ونحوه أو حفرة وغيره، وبنو العمل: المشاة على أرجلهم من المسافرين"<sup>(٤)</sup>.

يقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): "إنَّ مشاة اليمين يُقال لهم بنو عمل، ويقال ابن عمل إذا كان قوياً عليه"<sup>(٥)</sup>.

وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب، اليَعْمَلَةُ: من الإبل النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، وعند سيبويه العمل اسم هو البعير، واليَعْمَلَةُ اسم، وهي الناقة. وأنشد ابن بري<sup>(٦)</sup> الراجز:

يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزَلَ<sup>(٧)</sup>

والمعمول: هو الشراب الذي فيه اللبن والعسل والثلج. وفي اللغة: ما وقع عليه عمل العامل.

وعند تأمل هذه الأقوال السابقة نصل إلى مفهوم عام عن العامل وهو ما يقوم به الإعراب، أو ما يحدث الإعراب، أو ما يكون الإعراب أثراً له. ويزيد ابن الحاجب في الكافية فيوضح أنّ للعامل دوراً في تقديم المعنى.

مما سبق، نلاحظ بوضوح كيف أنّ فكرة العامل نشأت بسيطة في النحو العربي، وأنها قديمة قَدَمَ هذا النحو، وأنّ الدافع لها على ما يبدو هو العلل الإعرابية، وتقويم معنى الكلام. هذه الأمور كانت تُلاحَظ وتتم في بساطة وعفوية، ذلك أن العرب في لغتها كانت تنهج مسلك الطبع والسليقة، وجاء النحاة وحاولوا إيجاد علل لتوارد الحركات المختلفة على أواخر الكلام وتغييرها باختلاف مواقعها الإعرابية، فسمّوا ما يحدث التغيير (عاملاً)، وما يتأثر به (معمولاً).

وتوسّع المتأخرون من النحاة في فكرة العامل توسعاً ذهب بها إلى حدّ المغالاة، وذلك للتأثر بعلوم الفلسفة والمنطق والكلام.

## ثانياً: تعريف التأويل

التأويل لغة عند ابن دريد (ت ٣٢١هـ): هو "إلّ الشيء يئُلُّ ألاً وأليلاً إذا أبرق ولمع، وألّ الرجل في مشيته إذا اهتزَّ" (٨).

أما الزبيدي: "ألّ إليه يؤول ومآلاً: رجع. وآل عنه: ارتدَّ" (٩).

وقال الزمخشري: "ألّ الرعيّة يؤولها إبالة حسنة، وهو مؤتال لقومه: أي سائس محتكم" (١٠).

والتأويل عند الجوهري (ت ٣٩٣هـ) هو: "التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء، وآل الرجل أهله وعياله، ودلالاتها على كل ذي شرف غالباً" (١١).

وهذا ما قاله الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ): "التأول من الأول، أي الرجوع إلى الأصل، ومنه المؤئل: الموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المرادة، ومنه قوله تعالى: "هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ..." (١٢)، أي: بيانه الذي هو غايته، ومنه كذلك قوله تعالى: "ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (١٣). قيل أحسن معنى، وقيل أحسن ثواباً في الآخرة. وفي التعبير "تأملت فتأولت فيه الخير: توسّمته فيه وتحريته" (١٤)،

وقال احمد بن فارس: "وأولّ الكلام تأويلاً، وتأوله تدبّره وقدره وفسّره" (١٥).

قال الاعشى:

على أنّها كانت تأوّل حُبّها      تأوّل ربعي السقاب فأصحباً (١٦)

وقال أبو عبيدة (ت ٢٠٩هـ) (١٧): تأوّل حُبّها: أي تفسيره ومرجعه. (١٨)

وقد فرّق العلماء بين التأويل والتفسير، فقال أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ):

" والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلامه. وقيل: التأويل: استخرج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة. وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة، ووضع كل شيء منه في موضعه" (١٩).

قال تعالى: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا" (٢٠)، ولم يقل في تفسيره لأنه أراد ما يؤول إليه من المتشابه إلى المحكم (٢١).

وقد أشار الزبيدي إلى هذا الفرق، فقال: "من التفسير شرح ما جاء مجملاً من القصص في الكتاب الكريم، وتقريب ما تدلّ عليه ألفاظه الغريبة، وتبيين الأمور التي أنزلت بسببها الآية، وأمّا التأويل فهو تبيين معنى المتشابه، وهو ما لم يقطع لفحواه من غير تردد فيه، وهو النص" (٢٢).

وقيل: التأويل صرف الآية عن معناها إلى معنى تحتمله إذا كان المحتمل الذي تصرف إليه موافقاً للكتاب والسنة.

وعند ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) التفسير: إخراج الشيء من معلوم الخفاء إلى مقام التخلي، والتأويل: نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ (٢٣).

و تبين إنّ التأويل عند المفسرين يُقصد به صرف الآية عن ظاهر اللفظ إلى معنى تحتمله وتدلّ عليه بشرط موافقة الكتاب والسنة.

قال أبي حيان في تعريف التأويل النحوي، والمواضع التي يكون سائغاً فيها التأويل "إنّما تسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول" (٢٤)، أي هو إرجاع النصوص التي لا تتوفر فيها شروط الصحة نحويّاً إلى موقف تتسم فيه بالسلامة النحوية مثل: أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع يشترط لعملها عمل كان أن



يكون خبرها جملة فعلية فعلها مستوفٍ لشروط أهمها أن يكون رافعاً لضمير اسم الفعل الناسخ، ولكن بعض النصوص تخالف ذلك فيأتي الفعل رافعاً لاسم صريح، وهنا يتم التأويل حتى يتسق المعنى مع القاعدة، ومنه قول الشاعر: وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (٢٥)

إذ يلجأ ابن هشام إلى تأويل فاعل ينقلني بضمير مستتر حتى لا يرفع الفعل اسماً ظاهراً اتساقاً مع القاعدة، وحتى لا يبدو البيت مخالفاً لها.

لا يخرج معنى التأويل النحوي عن معناه اللغوي، أي أنه بمعنى التدبير والتفسير والإخبار بغرض المتكلم من كلامه على غير وجه الظاهر، وهو يعني حمل النصوص المخالفة للقواعد النحوية على وجوه تجعلها تتفق، وهذه القواعد، وكما يتضح، فإن الغرض من التأويل إرجاع النصوص المخالفة لقواعد النحويين إلى أوضاع تجعلها تتسق مع هذه القواعد.

## المبحث الثاني

الأسباب التي أدت إلى التأويل والتخريج والتقدير، وأساليبه،  
وموقف البصريين والكوفيين منه

أولاً: أسباب التأويل

### (١) مخالفة الأساليب والتراكيب اللغوية للأصول العامة للنظرية النحوية:

من خلال استقراء كلام العرب تبين للنحويين أصولاً وقواعد تحكم لغة العرب، وتضبطها ضبطاً منطقياً يسلكها جميعاً في ضوء هذه الأصول، بحيث لا يشذ عنها بشيء. فقبل هذه الأصول والقواعد كثير في كلام العرب شعره ونثره، وجاء قسم من كلامهم مخالفاً هذه الأصول والقواعد، مع أنه عربيّ فصيح في الاستعمال، ورد في كلام الله عزّ وجلّ، وفي كلام العرب الفصحاء، فما كان من النحويين إلا أن أولوا هذه النصوص وحملوها على غير ظاهرها كي تسلم لهم أصولهم وقواعدهم العامة التي يصدرون عنها، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين أم بغداديين.

إنّ هذه الأصول والقواعد لم تكن نتيجة استقراء تام؛ لذا كان من الضروري أن يظهر في اللغة ما يخالف هذه القواعد.

وقد مارس التأويل النحويون كلّهم بدءاً بسيبويه، والكسائي، والفراء إلى يومنا هذا، ولم يترك التأويل أحد العلماء حتى من اشتهر بميله إلى الظاهر من النصوص كأبي حيان الذي كان أقرب التخريجات.

يقول أبو الطيب الفاسي (ت ٨٣٢هـ): "وبالجملة فالداوين المشهورة المتداولة من الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والتخريج، والمشیخة، والتواريخ وغير ذلك

على اختلاف أنواعها وتتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيباً واحداً يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه، بل وجه من الصواب.

وقد أشرنا إلى أنّ مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرّة ولا قاذحة في الكلام الفصيح لورودها في كلام الله تعالى المعجز الذي لا يُقدّر على الإتيان بسورة مثله. ووردت أبيات وشواهد حجة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تخالفها، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخرجها على القواعد المشهورة كما لا يخفى على من مارس العلوم اللسانية. وهذا أبو حيان كتبه مشحونة بتأويل الأشعار العربية وإخراجها عن ظاهرها، إجراء لها علم القواعد المقررة دون أن يدعي فيها تغييراً أو لحناً أو غير ذلك<sup>(٢٦)</sup>.

وهذه أمثلة من الآيات الكريمة التي جاءت التراكيب فيها مخالفاً لما وضعوه من قواعد:

- قال تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ"<sup>(٢٧)</sup>.

منع أكثر النحويين أن تكون (كافّة) حالاً من المجرور في قوله تعالى: (للناس)، لذلك أولوا (كافّة) في هذه الآية لتصحّ لهم قاعدتهم التي تمنع تقديم الحال على صاحبها المجرور. يقول الرازي: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بِبَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ" لما بيّن مسألة التوحيد شرع في الرسالة، فقال تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ"، وفيه وجهان:

أحدهما: كافة، أي رسالة كافة، أي عامة لجميع الناس تمنعهم من الخروج والانقياد لها.

والثاني: كافة، أي إرساله كافة، تكفّ الناس من الكفر، والهاء للمبالغة<sup>(٢٨)</sup>.

- قال تعالى: "ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ"<sup>(٢٩)</sup>.

منع النحويون أن تتصل بالفعل المسند إلى مثنى أو مجموع علامة تثنية أو جمع، لذا فإنهم أولوا هذا الخط من التركيب اللغوي لتصحّ لهم قاعدتهم التي تمنع اتصال الضمائر بالأفعال، يقول الرازي عن هذه الآية الكريمة في قوله تعالى: **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَجوه:**

"الأول: على مذهب من يقول من العرب: أكلوني البراغيث.

والثاني: أن يكون " كَثِيرٌ مِّنْهُمْ " بدلاً من الضمير في قوله تعالى " **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا** " ، والإبدال كثيرة في القرآن.

الثالث: إن قوله تعالى: " **كَثِيرٌ مِّنْهُمْ** " ضمير مبتدأ محذوف، والتقدير: هم كثير منهم" (٣٠).

(٢) مخالفة الأساليب والتراكيب اللغوية لبعض القواعد الخاصة عند مدرسة معينة

وضع الخليل (ت ١٧٠هـ) أسس نظرية العامل التي تلقّاها عنه أبرز تلاميذه سيبويه البصري (ت ١٨٠هـ)، والكسائي الكوفي (ت ١٨٩هـ)، فألف سيبويه كتابه الذي يُعدّ المرجع الأول للنحويين البصري منهم والكوفي.

أمّا الكسائي فرجع إلى الكوفة، وفي ذهنه ما تلقّاه عن أستاذه الخليل من أصول هذه النظرية، فوعاها وأضاف عليها من بُناة أفكاره وممّا سمعه من الأعراب الفصحاء، وممّا حفظه من كلام الله (عزّ وجلّ) من القراءات القرآنية.

## عدم وجود عامل ظاهر يمكن نسبة العمل إليه:

سبق أن قلنا إنَّ النحويين جميعهم بصريون وكوفيون يصدرن عن نظرية واحدة في النظر إلى اللغة هي نظرية العامل التي تفسر الحركات الإعرابية على أواخر الكلم في ضوء العامل والمعمول، فلا بدّ لكلِّ عامل من المعمول، ولا بدّ لكلِّ معمول من عامل، وقد جاءت بعض الأساليب والتراكيب اللغوية بلا عامل ظاهر فيها يمكن نسبة العمل إليه، إذ قد يوجد منصوب ولا ناصب له، أو مرفوع ولا رافع له، أو مبتدأ بلا خبر... الخ، فعندئذٍ يلجأ النحوي ضرورة إلى التأويل لبحث لهذه الكلمات عن عامل. وقد تابع المفسرون النحويون في النظر إلى آيات الكتاب الكريم، إذ أخذوا يوجّهون الآيات القرآنية التي ليس العامل فيها ظاهراً توجيهات وتأويلات تتفق ومقتضيات هذه النظرية، وبناءً على ذلك، فإنَّ المعنى يتوجّه وفقاً لهذه الآراء. وهذه بعض من الأمثلة على ذلك:

أ. قال تعالى: "حم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ" (٣١).

يقول الرازي: "وفي انتصاب قوله (أَمْراً) وجهان:

الوجه الأول: أنّه نُصب على الاختصاص؛ وذلك لأنَّه تعالى بيّن شرف تلك الأفضية والأحكام بسبب إنَّ الله وصفها بكونها حكيمة، ثم زاد في بيان شرفها بأن قال أعني بهذا الأمر أحداً حاصلاً من عندنا كائناً من لدنا، وكما اقتضاه علمنا وتدبيرنا.

الوجه الثاني: أنّه نُصب على الحال، وفيه وجهان:

الأول: أن يكون حالاً من أحد الضميرين في (أنزلناه)، أما ضمير الفاعل، أي "إنّا أنزلناه" أو من (أمر) أو من ضمير المفعول، أي "إنّا أنزلناه" في حال كونه أمراً من عندنا بما يجب أن يفعل.

الثاني: أنه حمل قوله تعالى (أمراً) على الحال، وذو الحال قوله تعالى: "كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٌ" وهو نكرة<sup>(٣٢)</sup>.

ب. قال تعالى: "وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ" <sup>(٣٣)</sup>

تمثل كلمة (رسولاً) مشكلاً في هذه الآية، إذ لا ناصب لها ظاهر؛ لذا فلا بد من التأويل. يقول الرازي: "وفي هذه الآية وجوه:

الأول: تقديره: ونعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ونبعثه رسولاً إلى بني إسرائيل قائلاً: "قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ"، والحذف حسن إذا لم يُفِضِ إلى الاشتباه.

الثاني: قال الزجاج (ت ٣١١هـ): الاختيار عندي أن تقديره: ويكلم الناس رسولاً، وإنما أضمرنا ذلك لقوله تعالى: "أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ"، والمعنى: ويكلمهم رسولاً بأنني قد جئتكم.

الثالث: قال الأخفش (ت ٢١٥ أو ٢٢١هـ): "إن شئت جعلت الواو زائدة، والتقدير: ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل رسولاً إلى بني إسرائيل قائلاً إنني قد جئتكم بآية<sup>(٣٤)</sup>."

ج. قوله تعالى: "مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْنَاهُمْ عَذَابٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ" <sup>(٣٥)</sup>.

يقول الرازي: "قوله: "مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ" مبتدأ خبره غير مذكور؛ فلهذا السبب اختلف المفسرون، وذكروا فيه وجوهاً:

الأول: أن يكون قوله تعالى "مَنْ كَفَرَ" بدلاً من قوله "الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ" (٣٦)، والتقدير: إنَّما يفترى من كفر بالله بعد إيمانه، واستثنى منهم المُكْرَه، فلم يدخل تحت حكم الافتراء، وعلى هذا التقدير، فقوله تعالى: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ" (٣٧) اعتراض وقع بين البديل والمبدل منه.

الثاني: يجوز أيضاً أن يكون بدلاً من الخبر الذي هو (الكاذبون)، والتقدير: وأولئك هم من كفر بالله من بعد إيمانه.

الثالث: يجوز أن ينتصب على الذم، والتقدير: وأولئك هم الكاذبون، أعني مَنْ كَفَرَ بالله بعد إيمانه، وهو أحسن الوجوه عندي، وأبعدها عن التعسف.

والرابع: أن يكون قوله تعالى: "مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ" (٣٨) شرطاً مبتدأ، ويحذف جوابه؛ لأنَّ جواب الشرط المذكور بعد يدلّ على جوابه، كأنه قيل: مَنْ كَفَرَ بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب من الله إلاَّ مَنْ أكره" (٣٩).

ولعلَّ من المفيد أن نبيِّن أنَّ كثيراً من النحويين ومعربي القرآن الكريم ومفسّريه كانوا يجيزون كثيراً من التأويلات النحوية في الكلمة التي ليس العامل فيها ظاهراً، سواء أكان هذا التأويل مستقيماً مع المعنى أم لا، فالمهم عندهم هو تبرير الحركة دون النظر إلى المعنى. وقد تنبّه ابن القيم (ت ٧٥١هـ) (رحمه الله) إلى ذلك، إذ وضّح أنَّ النحويين يذكرون التأويلات والتخرجات اللغوية دون الالتفات إلى ما تقتضيه من معنى، صالحاً كان أم فاسداً، ويقول: "وينبغي أن يتقطن ههنا لأمر لا بدّ منه، وهو إنّه لا يجوز أن يُحمَل كلام الله عزَّ وجلَّ ويُفسَّر لمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي

يحفله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، فإنَّ هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن، فإنَّهم يفسِّرون الآية ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأنَّ مراد القرآن غيره، وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى، في سياق آخر وكلام آخر فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن، مثل قول بعضهم في قراءة من قرأ: **وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** بالجر (٤٠).

### ثانياً: أساليب التأويل

للتأويل ثلاثة أساليب هي: الشذوذ، والضرورة، والحذف والتقدير.

#### الشذوذ:

وقد عقد ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) باباً ناقش خلاله معنى الاطراد، والشذوذ، ورأى أنَّ الكلام عليها يأتي على أربعة أضرب:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال، وهو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عمراً، مررتُ بسعيدٍ.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من (يذر) و(يدع)، وكذلك قولهم مكان (مبقل) هذا هو القياس، والأكثر في الاستعمال (بأقل).

وما يتعدى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عن اسماً<sup>(٤١)</sup> صريحاً، نحو قولك: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً، هذا هو القياس. غير أن السماع ورد يخطئه،



والاقتصار في ترك استعمال الاسم، وذلك قولهم: عسى زيدا أن يقوم، و"فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ" (٤٢).

الثالث: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، نحو قولهم: أحوص الرمث (٤٣)، واستصوبت الأمر، ومنه استحوذ وأغليت (٤٤) المرأة، واستنوق الجمل، واستنتيست الشاة. الرابع: الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو تتميم مفعول ما عينه واو، نحو: ثوب مصوون، ومِسْك مدووف، وكُلُّ ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يجوز القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه.

وقد أدى تباين مفهوم الشذوذ والأطراد إلى اضطراب بين النحويين بسبب تباين واختلاف الأصول، ثم تباين المناهج في الدراسة النحوية، فما يكون شاذاً عند نحوي يكون مطرداً قياساً عند نحوي آخر، تبعاً لاختلاف مصادر المذاهب النحوية.

ومن المصطلحات التي يعبر بها سيبويه مثلاً عن الشذوذ: (القلة - القبح - ضعيف - الغلط - الشذوذ، وقد أطلقه سيبويه على بعض الأساليب، كذهبت الشام) (٤٥).

وهذه بعض الأساليب التي طبّق عليها سيبويه مصطلحاته السابقة:

- "ألاً ماءً ولو بارداً، لأنه لو قال: ولو أتاني باردٌ، كان قبيحاً." (٤٦)

- أنك وزيداً ذاهبان: رماه سيبويه بالغلط. (٤٧)

- ومن الظواهر الشاذة عند مجيء المصادر حالاً، وهي معرفة. (٤٨)

وقد يعني الشذوذ عنده الخروج عن القياس اللغوي المسموح به. وقد تبع ابن جني سيبويه في هذا، وقال: "اعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس إن لم يرد به سماع" (٤٩).

لمَّا أُلِّفَ المبرِّد (ت ٢٨٦هـ —) خالف سيبويه في كثير ممَّا ذهب إليه، خاصة في أسلوب (عسى الغوير أبوسا) عدّه سيبويه شاذًّا، ولم يعدّه المبرِّد<sup>(٥٠)</sup>. أما أبو حيان فذهب: " يقاس عليه لأنها لغة لقبيلة من العرب " <sup>(٥١)</sup>.

قال السيوطي: "أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون" <sup>(٥٢)</sup>.

أما الزجّاج فله رأي في الشذوذ والغريب ذكره في كتابه: (الإيضاح في علل النحو)، وهو لا يقبل من الشذوذ إلّا ما نقلته الرواة، وسمع منها في شعر، أو شاهد كلام لا ما يدّعيه المدّعون قياساً<sup>(٥٣)</sup>.

وحاول تحديد الغريب في اللغة، بقوله: "وأما الغريب فهو ما قلّ سماعه من اللغة ولم يدر في أفواه العامة كما ورد في أفواه الخاصة" <sup>(٥٤)</sup>.

وقد حاول ابن هشام تحديد مفهوم مصطلحات الشذوذ وكميتها، ولكن تحديده فيه غموض، يقول: " اعلم أنهم يستعملون "غالبا" و"كثيرا" و"نادرا" و"قليلًا" و"مطردا"، فالمطرّد: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل" <sup>(٥٥)</sup>.

## الضرورة:

يلجأ إليها النحاة، وخاصة البصريين حين يعدمون الحيلة إلى تأويل الشواهد، أو تقدير محذوفات تساعد على توجيهها، فإذا لم تفِ الضرورة بالغرض المطلوب في ردّ النصوص المخالفة للقواعد والأقيسة، أرفقوا ذلك بالتأويل.

وقد اختلف النحاة في تحديد معنى الضرورة، كما اختلفوا من قبل في تحديد مفهوم الشذوذ، وحتى نقف على عمق الاختلاف في تحديد مفهوم الضرورة لننطلق من قول النحاة حول معمول خبر كان على اسمها من قول الفرزدق:

فَنَافِدٌ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ      بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةَ عَوْدًا<sup>(٥٦)</sup>

فقد خرَّجوه على النحو التالي:

١. على زيادة (كان) بين الموصول وصلته.
٢. أو على إضمار الاسم في (كان) حال كونه مراداً به الشأن.
٣. أو أن الضمير راجع إلى (ما) الموصولة.
٤. أو أنّ التقديم ضرورة شعرية.

إنّ هذا التعدّد في توجيه البيت ناتج عن الاختلاف في تحديد مفهوم الضرورة.

فذهب جمهور النحاة إلى أنّها ما وقع في الشعر، ممّا لا يقع في النثر، وهذا ظاهر كلام سيبويه، حيث يقول: "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف"<sup>(٥٧)</sup>.

ويقول الخليل: "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه إذا شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وقصر مردوده، والجمع بين

لغاته، والتفريق بين صفاته... وإيضاحه، فيقرّبون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتجّ لهم، ولا يُحتجّ عليهم<sup>(٥٨)</sup>.

ومعنى الأقوال السابقة أنّ الضرورة مقصورة على الشعر وحده كما رأى النحاة، الخليل وسيبويه وغيرهم.

### الحذف والتقدير:

الحذف والتقدير ظاهرتان من الظواهر المرتبطة بالعوامل النحوية، ويقصد بهما افتراض سقوط أجزاء من النص يؤثر سقوطها إعرابياً على الأجزاء المتبقية منه، ولذا يجب تقدير هذه الأجزاء أو حذفها تماشياً مع قواعد الإعراب التي تقتض وجود الحركة الإعرابية في الاسم، أو الفعل، أو الحرف، فإن لم توجد يجب تقديرها. وهاتان الظاهرتان أيضاً تتعلقان بظاهرة ثالثة، وهي ما يُعرّف عند النحاة بالتعليق الذي هو عبارة عن حذف الحركة الإعرابية لفظاً، وهذه الظواهر جميعها تتحد في أنّها تقوم على مبدأ سقوط أجزاء من النص، أو لنقل افتراض وجود أجزاء في النص غير موجودة فيه تركيباً، أو سقوطها عنه في التركيب.

من نماذج الحذف نحو قوله تعالى: "إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ"<sup>(٥٩)</sup>، وتقديره (فلوالدين) حذف الفاء، وهو حرف زائد على الكلمة، وهو ليس منها، وقد يكون الحذف لحرف هو جزء من الكلمة<sup>(٦٠)</sup>، مثل حذف حرف العلة في المضارع المعتل بالألف أو الياء. تقول: لم يسع فلان في شرّ أبداً ولم يمشِ إلى ريبة، فحذف الحرف هنا، وهو جزء من كلمة.

ومن حذف الحرف أيضاً قوله تعالى: "وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (٦١)، فحذف جر من، وتقديره: من قومه.

ومن مواضع الحذف أيضاً حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه شرط أمن اللبس، وعليه قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ" (٦٢)، أي أهل القرية، إذ حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وعليه قول ذي الرمة:

عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ (٦٣)

والتقدير: (ابن هوبر) بحذف المضاف.

ومن أمثلة الحذف في الجملة نحو قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ" (٦٤)، والتقدير: لكان هذا القرآن، وقيل لما آمنوا به، وقد تُحذف جملة الشرط وحدها، نحو قوله تعالى: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ" (٦٥)، إذا كانت جملة الشرط جملة اسمية مؤولة بفعل والتقدير: إذا كُوِّرَت الشمس كُوِّرَت، والله أعلم.

ويطرد الحذف أيضاً في باب العطف، مثل: محمد لم يحضر ولا علي، والتقدير: وعلي لم يحضر، ونحو: علمتُك صادقاً ومهذباً، والتقدير: علمتُك صادقاً، وعلمتُك مهذباً (٦٦).

### ثالثاً: موقف الكوفيين والبصريين من التأويل

إنَّ تهوين الكوفيين من نظرية العامل وترقّتهم في الأخذ بها ناتج عن منهجهم في البُعد عن التأويل، والنظر في النص باعتبار الواقع أمامهم، ولذلك قلَّ عندهم التأويل والشذوذ والإضرار والاستنكار<sup>(٦٧)</sup>. وتمثّل ذلك في كثير من المسائل النحوية التي عالجوها، منها:

١. مذهبهم القائم على أن المبتدأ والخبر مترافعان<sup>(٦٨)</sup>.
  ٢. مذهبهم القائم على الأخذ بظاهر الآيات دون الإيغال في تأويلها، ومن ذلك تجويزهم إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واستشهدوا بالآيات الكريمة: "إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ"<sup>(٦٩)</sup>، "وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ"<sup>(٧٠)</sup>. قال الفراء: "وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ أَضِيغَتْ الدار إلى الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كقوله تعالى: "إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ"، والحق هو اليقين"<sup>(٧١)</sup>.
- جوّز الكوفيون وقوع الفعل الماضي حالاً دون أن يسبق بقده، كقوله تعالى: "أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"<sup>(٧٢)</sup>. في حين أوّل ذلك البصريون، وقد أيد أبو حيان الكوفيين بقوله: "والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير قد، وتأويل الشيء الكثير قليل جداً؛ لأنها إنّما تُبنى المقاييس العربية على وجوه الكثرة، فما جاء من وقوع الماضي بغير قد قوله تعالى: "أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"، وتأويله على أن يكون دعاءً أو نعتاً لموصوف محذوف، أي: قوماً حصرت صدورهم ضعيف جداً، ويدلّ على الحال قراءة من قرأ "حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"، وقوله تعالى: "هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُذَّتْ إِلَيْنَا"<sup>(٧٣)</sup>، أي مردودة<sup>(٧٤)</sup>.

وليس معنى هذا أنّ المذهب الكوفي قد خلا تماماً من التأويل، بل قد أثر على بعض نُحاة هذا المذهب القول بالتأويل، بل التعسف في ذلك، وخير مثال على ذلك ما ذهب إليه الكسائي من أنّ المستثنى في نحو: "قامَ القومُ إلاّ زيداً" منصوب بأنّ المحذوفة مع حذف خبرها، والتقدير عنده: قامَ القومُ إلاّ أنّ زيداً لم يُقَمْ<sup>(٧٥)</sup>.

كما ورد الحذف والتأويل عند الفراء في قوله تعالى: "الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ"<sup>(٧٦)</sup>، رفع الكتاب بالهجاء كأنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن، وإن شئت أضمرت له ما يرفعه، كأنك قلت: "الر هذا الكتاب"<sup>(٧٧)</sup>.

ولعبت بعض الصيغ والتراكيب الخاصة دوراً كبيراً في لجوء النحويين إلى التأويل، وهذه الصيغ والتراكيب الخاصة كان ينبغي أن توطّر لها قواعد خاصة تضبط بحسب هذه الصيغ، ولكنّ النحويين كالعادة لم يذهبوا لتعديل قواعدهم وفق هذه الأساليب الخاصة، وإنّما ذهبوا يلتمسون لها وجوهاً بالتأويل. ومن هذه الأساليب:

- (نِعْمَ، وَبِئْسَ):

يرى البصريون أنها أفعال، ويرى الكوفيون أنها أسماء، واحتجَّ الكوفيون بدخول حرف الجر عليها مستدلين بما جاء عن العرب (ما يزيد بنعم الرجل). قال حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ      أَحَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدَمِ الْمَالِ مُضْرِمًا<sup>(٧٨)</sup>

وجاء في كلام العرب : (نِعْمَ السَّيْرِ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ).

ومما حكاه أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) عن ثعلب بن مسلمة عن الفراء أن أعرابياً بشر بمولودة فقيل له: نِعْمَ المولودة مولودتك. قال: (والله ما هي بنِعْمَ المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة)<sup>(٧٩)</sup>.

أما البصريون فاحتجوا باتصال الضمير المرفوع بها في نحو: نِعْمَا رَجُلَيْنِ، ونعموا رجال، واتصال التاء الساكنة للتأنيث بها في نحو: نِعِمْتُ وَبِئْسْتُ، وهي مما يختص بها الفعل.

وقد أوَّل البصريون النصوص التي احتجَّ بها الكوفيون، وذهبوا إلى شنوذ روايات بعض أدلة الكوفيين<sup>(٨٠)</sup>.



- (حاشا):

يرى البصريون أنَّها (حرف)، والكوفيون يقولون أنَّها (فعل ماضي) <sup>(٨١)</sup>، ويرى المبرِّد أنَّها (اسم وحرف).

وغير ذلك من الكلمات الكثيرة والأساليب في الكتب النحوية يرى فيها النحاة رأيين متباعين ومتناقضين.

### الخاتمة:

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد أن بيّنت الباحثة قضايا في تتبّع التأويلات والتخريجات النحوية في كتب النحو وإعراب القرآن ومعانيه وتفسيره، فإنَّها ترغب أن تعرض أهم ما توصلت إليه من نتائج:

١. بدأت نظرية العامل في النحو العربي بسيطة، الغرض منها توضيح العلاقة بين أنواع الكلم عندما تتجاوز.

٢. نعلم أنَّ النحو العربي قام على نظرية الخليل بن أحمد الفراهيدي في العامل والمعمول، وتبعه في ذلك النحاة العرب إلى يوم الناس هذا، فاهتمت هذه النظرية بالبحث عن عامل لكل معمول، وعليه ذهب النحويون ومعربو القرآن الكريم ومفسروه يقدرون عاملاً رافعاً للمبتدأ وآخر للخبر، وكذلك عامل النصب في المفعول به وغيره؛ لأنَّ العامل عندهم أحدث تغييراً سواء أكان في المعنى الدلالي أم لم يكن، ولكنَّ الناظر في كثير من التأويلات والآراء النحوية يجد كثيراً منها يجانب الصواب، إذ

يعمد النحويون ومعربو القرآن الكريم ومفسّروه إلى كثير من التقديرات والتأويلات التي يظهر منها الرغبة في تخريج الحركة الإعرابية دون الاهتمام بالمعنى.

٣. وردت خلال البحث تراكيب نحوية مخالفة لما وضعوه النحويون من أصول وقواعد، أو جاء فيه التراكيب مخالفاً للنسق اللغوي، فبيّنتُ موضع الإشكال، وناقشْتُه، وعرضْتُ ما فيه من تأويلات، فوجدتُ النحويين لا يلجئون إلى التأويل إلاّ عندما يكون ضرورياً للنظر إلى النص القرآني.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## الهوامش

- (١) جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي نير البعلبكي، طبعة جديدة بالأوفسيت، دار صادر، بيروت، ١٣٤٤هـ، مادة (ع م ل).
- (٢) المحكم والمحيط، محمد بن إسماعيل أبو الحسن بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، طبعة دار الفكر، بيروت، د.ت، مادة (ع م ل).
- (٣) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي أبو الفيض (ت ١٢٠٥هـ)، المكتبة الخيرية، القاهرة، نشر مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، مادة (ع م ل).
- (٤) ينظر: تهذيب اللغة، باب العين واللام مع الميم: ٢/٢٥٥، ولسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمل الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، مادة (ع م ل).
- (٥) أساس البلاغة، محمود بن عمرو بن أحمد جار الله أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٦٧٨/١، مادة (ع، م، ل).
- (٦) عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش من علماء العربية النابهيين. ولد ونشأ وتوفي بمصر، ٤٩٩هـ - ٢٨٥هـ.
- (٧) وينظر: شرح المفصل: ١٠/٢.
- (٨) الجمهرة، مادة (أ ل ل) : ٥٨/١
- (٩) تاج العروس، مادة (أول): ٣١/٢٨
- (١٠) أساس البلاغة، مادة (أول): ٣٩/١
- (١١) الصحاح، مادة (أول): ٢٥
- (١٢) سورة الأعراف: الآية ٥٣.
- (١٣) سورة النساء: الآية ٥٩.
- (١٤) مفردات غريب القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، مادة (أول).

(١٥) ينظر: الصحابي في فقه اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م: ١٦٤.

(١٦) ديوان الاعشى: ٨٨، ينظر: جامع البيان: ٢٠٥/٦، لسان العرب: ٣٤/١١.

(١٧) أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى، التَّمِيمِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، اللَّغَوِيُّ، الْمُفَسِّرُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. من مُصَنَّفَاتِهِ: (مَجَازُ الْقُرْآنِ)، (مَعَانِي الْقُرْآنِ)، (المثالب).

(١٨) مجاز القرآن: ٨٩/١.

(١٩) الفروق اللغوية، الحسن بن هلال بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: جاسم المقدسي، دار الكتب، بيروت، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م: ٥٨.

(٢٠) سورة آل عمران: الآية ٧.

(٢١) ينظر: الفروق في اللغة: ٤٨.

(٢٢) تاج العروس، مادة (ف س ر): ٣٢٣/١٣.

(٢٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ١٨/٢.

(٢٤) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٣٠٠/٤، ينظر: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٧٥.

(٢٥) البيت لعمر بن أحمد الباهلي. ينظر: المقرب لابن عصفور: ١٠١/١، ومغني للبيب: ٥٧٩/٢.

(٢٦) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ١٥٩.

(٢٧) سورة سبأ: الآية ٢٨.

(٢٨) التفسير الكبير: ٢٥٩/٢٥.

(٢٩) سورة المائدة: الآية ٧١.

(٣٠) التفسير الكبير: ٦٣/١٢.

(٣١) سورة الدخان: الآيات (١-٥).

(٣٢) التفسير الكبير: ٢٤١/٢٧.

(٣٣) سورة آل عمران: الآية ٤٩.

- (٣٤) التفسير الكبير: ٦٠/٨، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٢١/١، معاني القرآن للزجاج: ٤١٣/١ .
- (٣٥) سورة النحل: الآية ١٠٦ .
- (٣٦) سورة النحل: الآية ١٠٤ .
- (٣٧) سورة النحل: الآية ١٠٥ .
- (٣٨) سورة النحل: الآية ١٠٦ . التفسير الكبير: ١٢٢/٢٠ .
- (٣٩) التفسير الكبير: ١٢٢/٢٠ .
- (٤٠) تفسير القيم: ٢٧٧ .
- (٤١) المراد بمفعول (عسى) خبرها .
- (٤٢) سورة المائدة: الآية ٥٢ .
- (٤٣) الرمث: شجر ترعاه الإبل .
- (٤٤) أغيلت المرأة: إذا أرضعت ولدها وهي حامل .
- (٤٥) ينظر: الكتاب: ١٤٩/٣ .
- (٤٦) الكتاب: ٢٢٧/١ .
- (٤٧) ينظر: الكتاب: ١٥٥/٢ .
- (٤٨) ينظر: الكتاب: ٣٩٧/١٢ .
- (٤٩) الخصائص: ٩٦-٩٧/١ .
- (٥٠) ينظر: المقتضب: ٦٩-٧٠/٣ .
- (٥١) التذليل والتكميل في شرح التسهيل: ٢٨/٢ ، ينظر: المزهري: ١٥٣/١ .
- (٥٢) المزهري: ٦/١ .
- (٥٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩٢ .
- (٥٤) المصدر نفسه: ٩٢ .
- (٥٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٢/١، ينظر: المزهري: ٢٣٤/١ .
- (٥٦) البيت للفرزدق في ديوانه: ١٨١/١ . ينظر: شرح التصريح: ١٩٠/١، والمقتضب: ١٠١/٤ .
- (٥٧) الكتاب: ٢٦/١ .

- (٥٨) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ابن حازم القرطاجني أبو الحسن (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الخواجه، طبعة دار الغرب، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م: ١٤٣-١٤٤.
- (٥٩) سورة البقرة: الآية ١٨٠.
- (٦٠) ينظر: الخصائص: ٣٨١/٢.
- (٦١) سورة الأعراف: الآية ١٥٥. وينظر: قطر الندى لابن هشام: ٢٠.
- (٦٢) سورة يوسف: الآية ٨٢.
- (٦٣) ديوان ذي الرمة: ٢٣٥. وينظر: المفصل: ٥٠.
- (٦٤) سورة الرعد: الآية ٣١.
- (٦٥) سورة التكوير: الآية ١.
- (٦٦) ينظر: تأويل القرآن لابن قتيبة: ٢٠٥، ٢١٤.
- (٦٧) تاريخ النحو، عبد الحميد السيد، قدّم له: عبد السلام هارون، مكتبة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت: ١٤٣.
- (٦٨) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٩٠/١.
- (٦٩) سورة الواقعة: الآية ٩٥.
- (٧٠) سورة يوسف: الآية ١٠٩.
- (٧١) معاني القرآن للقرّاء: ٥٥.
- (٧٢) سورة النساء: الآية ٩٠.
- (٧٣) سورة يوسف: الآية ٦٥.
- (٧٤) منهج السالك: ٢٦٤.
- (٧٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/٢.
- (٧٦) سورة هود: الآية ١.
- (٧٧) معاني القرآن للقرّاء: ٣/١.
- (٧٨) شرح المفصل: ٣٨٩/٤.
- (٧٩) المحلّى لابن حزم: ٣٣٦/١١.
- (٨٠) شرح المفصل: ٣٨٩/٤.
- (٨١) ينظر: المقتضب: ٤٢٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٦/١.

المصادر:

- القرآن الكريم
١. أساس البلاغة، محمود بن عمرو بن أحمد جار الله أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)،  
تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م
  ٢. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي  
(ت ٩١١هـ)، تح: أحمد محمد قاسم، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
  ٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن  
عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧)، المكتبة العصرية، بيروت،  
١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
  ٤. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم،  
بيروت، ١٤١٦هـ.
  ٥. تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي أبو الفيض (ت ١٢٠٥هـ)،  
المكتبة الخيرية، القاهرة، نشر مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
  ٦. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، عبد الحميد السيد، قدّم له: عبد السلام هارون،  
مكتبة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.
  ٧. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تح:  
السيد أحمد صقر ومحمود محمد شاكر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٩٦٣م.
  ٨. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن  
البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠١هـ-  
١٩٨١م.
  ٩. تفسير القرآن الكريم، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تح: مكتب  
الدراسات والبحوث العربية، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١.
١١. الجُمَل في النحو، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٩٧م.
١٢. جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي نير البعلبكي، طبعة جديدة بالأوفيسيت، دار صادر، بيروت، ١٣٤٤هـ.
١٣. الخصائص، عثمان بن جني أبو الفتح (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة، بيروت، د.ت.
١٤. ديوان ذي الرمة، تصحيح وتنقيح: كارليل مكارثي، مطابع كمبردج، لندن، ١٩١٩م.
١٥. ديوان الفرزدق، تح: عمر فاروق الطباع، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٨هـ.
١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسين نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، طبعة دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٥م.
١٧. شرح التصحيح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ت.
١٨. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٩. الصاحبى في فقه اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تح: عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.



٢٠. ظاهرة التأويل في الدرس النحوي-بحث في المنهج، حمد الحشران، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠٨هـ.
٢١. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجستراسر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٢٢. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٣هـ.
٢٣. الفروق في اللغة، الحسن بن هلال بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري (ت ٥٣٨هـ)، تح: جاسم المقدسي، دار الكتب، بيروت، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٢٤. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي السيوطي (ت ١١٧٠هـ)، تح: محمد يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢١هـ.
٢٥. الكتاب، سيبويه عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٧. المحكم والمحيط، محمد بن إسماعيل أبو الحسن بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، طبعة دار الفكر، بيروت.
٢٨. المحلّى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٢٩. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

٣٠. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، دراسة وتح: حاتم الضامن، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م.
٣١. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط٣، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله جمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
٣٣. مفردات غريب القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٣٤. المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، ضبط: هيثم طعيمي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٣٥. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٣٦. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ابن حازم القرطاجني أبو الحسن (ت ٦٨٤هـ)، تح: محمد الحبيب الخواجه، طبعة دار الغرب، بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٣٧. نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، (رسالة ماجستير)، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
٣٨. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشاوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط٢، ١٣٨٩هـ.